مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

منشـــور مالـــي

رقم ٩٥/١

بتعديل دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة

الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨

إستناداً إلى قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٨٧ بشأن اختصاصات نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وإلى المرسوم السلطاني قم ٩١/١٢٩ باصدار قانون الرقابة المالية للدولة وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤م .

وإلى دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨ وتعديلاته .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــــرر

مـــادة (١) : يضاف إلى البند رقم ١١ (أقراض محلي للهيئات والمؤسسات ولجهات أخرى) من الفصل رقم ٣٠٨ (أقراض ومساهمات محلية) من الباب الثاني (المصروفات) من دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة المشار إليه مادة جديدة برقم (٠٤) وبعنوان (مصروفات مرتبطة بالاقراض والدعم) .

مـــادة (٢) : يلغى كل مايخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مـــادة (٣) : ينشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من موازنة السنة المالية ١٩٩٤م .

قيس بن عبد المنعم الزواوي

صدر فى : ١٥ شعبـــان ١٤١٥ هـ — **نائب رئيس الوزراء**

الموافـــق : ١٧ ينايـــر ١٩٩٥م — **للشـؤون المالية والاقتصادية**

نشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية رقـم (٥٤٤)
الصـادرة فى ١٩٩٥/٢/١م